الثورة
الثلاثاء 22 ذو القعدة 1433هـ 9 أكتوبر 2012م العدد (17492)

العولمة الخدعة المغربية

د.محمد علي بركات
Drbarakato@gmail.com

■ العولمة نتاج للتطور العالمي سواء على المستوى السياسي أو الإعلامي أو الثقافي بما يخدم مصالح الأقوى في العالم وذلك حصيلة صراع الحضارات .. إلى جانب الحرب الفكرية والهيمنة والتخطيط المحكم للقضاء على تعدد الثقافات ..

ولأن الوطن العربي جزء من هذا العالم كان بديهياً أن يتأثر بتلك التحولات التي تهدد هويته الثقافية .. فقد فرضت اتجاهات وسياسات مغايرة قائمة على سيطرة ومصالح ذوي النفوذ السياسية والاقتصادية .. وصارت العولمة السياسية والإعلامية نسيجاً متداخلاً أساسه تلك الرؤية.. وأصبح الاحتكار هو مصير وسائل الإعلام ومصير تدفق المعلومات سواء المقروءة أو المسموعة أو المرئية .. حيث توضع تلك المعلومات المتدفقة في إطارات سياسية موجهة لتحقيق أهداف ودوافع القوى ذات النفوذ في العالم التي تحتكر الوسائل الإعلامية .. ولديها القدرة والإمكانية على تأسيس المزيد من المحطات الإذاعية والتلفزيونية والقنوات الفضائية .. في سبيل تحقيق الانتشار الإعلامي بمختلف اللغات العالمية .. وذلك في إطار عولمة الإعلام مما يؤكد على القضاء على حرية المعلومات ويحقق الأهداف المرسومة لهذا الاكتساح الإعلامي والثقافي فالأمر كله أصبح بيد الأقوى في الجوانب المالية والتنظيمية .. بينما أصبحت في الظل الجوانب الأساسية الإبداعية والأخلاقية ..

وعلى المستوى العربي هناك انعكاسات سلبية واضحة لهذه الظاهرة الكونية .. أهمها طغيان الثقافة الاستهلاكية التجارية على الساحة الثقافية والإعلامية العربية .. إضافة إلى ما يتعرض له التراث العربي من تهديد نتيجة لعولمة الإعلام .. وما فرضته بتأثيراتها السلبية من فلسفة خاصة على الإعلام العربي لها أهداف ومعانٍ محددة لامناص من الالتزام بها بالتمام .. ولاً مجال لمواجهتها أمام ما يعانيه الوطن العربي من ضعف ووهن إلى جانب عوامل الضغط الدولية ..

في الوقت الذي يعتبر فيه معيار الأرباح والخسارة سواء الفكرية أو المالية .. هو ما يحكم إعلام عصر المعلومات القوة العصرية العاتية .. القائمة بذاتها في الفترة الحالية ..

ولأن هذا هو واقع الحال فهناك اختلال في ميزان التبادل المعلوماتي يتزايد مع تزايد إطلاق العديد من قنوات المعلومات الغربية والأمريكية .. في ظل عدم قدرة ما أسموها بدول العالم الثالث على مواكبة التطور العالمي الهائل في المجالات المعلوماتية .. مما يعرضها لفقدان استقلاليتها الإعلامية ..

يضاف إلى ذلك أن العولمة تبيح استخدام مختلف الطرق والأساليب المشروعة وغير المشروعة السوية وغير السوية .. في سبيل نشر سياستها وتحقيق أهدافها التي ترتكز على الهيمنة والاستحواذ على ثروات بلدان العالم المختلفة بصورة علنية .. وتلك هي الخدعة المغرية التي يتسم ظاهرها بالمعلوماتية والديمقراطية .. وباطنها بالسيطرة والنزعة الاستعمارية ..

وبالتالي لابد أن تنطلق مواجهة تحديات العولمة الإعلامية والثقافية من خلال قاعدة راسخة وقوية .. أساسها قوة الفكر العربي والمبادئ والتراث الثقافي والحضاري القيم لهذه الأمة خاصة وأن الفكر العربي يمثل منظومة المعرفة المؤطرة بالمنظومة القيمية ..

ولا يمكن تحقيق هذه المواجهة إلا من خلال استراتيجية عربية تتجلى فيها وحدة الثقافة والإعلام العربي والتأكيد على تعزيزها بكل جدية .. والتأكيد كذلك على أهمية الموقف الوطني والقومي لمختلف شرائح المجتمع العربي التي يجب أن تتعامل بمسؤولية وطنية وحس قومي عالٍ مع تلك التحديات الواضحة للكيان والهوية العربية والإسلامية .. وتلك هي القضية .

قراءة متأنية لخطاب الرئيس في الذكرى الخمسين لثورة سبتمبر المجيدة

د. يحيى بن يحيى المتوكل
yyalmutawakel@yahoo.com

■ كنت قد كتبت الأسبوع الماضي مقالة بعنوان «لست معارضاً للسلطة، ولكن!» حول أهمية النقد الإيجابي وحيويته للحياة السياسية مع ضرورة التمييز بين الناقد والمعارض، وتناولت أوجه النقد التي لامست التعيينات الأخيرة لرئيس الجمهورية، وخاصة أنها جاءت في صالح صنف سياسي واحد مستبعدةً فصائل أخرى بما في ذلك المستقلون الذين لا حول لهم ولا قوة. ولسوء الحظ أو ربما حسنه، رفضت صحيفة الثورة الحكومية وهي كما يُقال «ملك الشعب» نشره، مما اضطرني لإرسالها إلى صحيفة إيلاف الأكثر انفتاحاً والتي تعطي هامشاً أوسع لحرية الرأي دون الخضوع للتمحيص والتصنيف كمعارض أو موال للنظام السياسي الحالي، حيث أكدت في تلك المقالة أنه: « يجب أن نقف ونؤيد فلاناً أو علاناً عندما يتبنى أو يتخذ سياسات وإجراءات تحقق هذا التوجه، ونعارضه ونختلف معه عندما يعود بنا إلى الوراء، فالإتفاق والاختلاف ليس شخصياً وإنما موضوعياً حول قضايا البلاد والعباد.».

وتأكيداً لهذا المبدأ، وفي ظل أجواء الحرية المتنامية، أورد قراءة خاصة تحتمل الصواب والخطأ- جزئياً وكلياً – لخطاب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بمناسبة اليوبيل الذهبي للثورة السبتمبرية والذي استمعت إليه باهتمام وشدني إليه روح ومشاعر وأحاسيس إيجابية، وكذلك رسائل واضحة وصريحة، تضمنت إقراراً بأخطاء وتقصير، قلما وجدنا ذلك في أية خطابات سابقة على مدى إدراكي ومتابعتي للأحداث والمواقف الوطنية والقومية المختلفة. وإذ نعلم أن خطابات الرؤساء تكتب من قبل مستشاريهم أو أقرب المقربين إليهم من طواقمهم وخواصهم، وفي بعض الأحيان قد لا يطلعون مسبقاً على محتواه، إلا أن مثل هذا الخطاب الهام وبالذات في مناسبة يوبيلية ومرحلة حساسة لا بد أن الرئيس هادي –على الأقل- أقرَّ ما ورد فيه باعتبار أنه يعبر عن قناعاته الشخصية.

وهنا لن أكرر ما سبق أن استمعنا إليه في خطابات أو كلمات سابقة للرئيس هادي، وإنما أبرز الجديد واستهل ذلك بما أكده الخطاب من: «أن اليمن وفي مختلف مراحل تاريخها القديم والوسيط وحتى الحديث والمعاصر، ظلت الاسم الجامع لليمنيين على رغم التقسيم الذي طالها وصارت فيه دويلات وكيانات صغيرة.». وتحمل هذه العبارة رسالة واضحة إلى كافة دعوات الانفصال والتشطير التي تغفل الأهمية التاريخية والاستراتيجية للوحدة اليمنية وتتناسى المآسي التي تحملها شطريا اليمن قبل الوحدة من احتراب ومؤامرات كان وقودها أبناء الشعب اليمني إبان الحرب الباردة، وتعمل على تحميل الوطن ووحدته تبعات أخطاء وجرائم القيادات الشمالية والجنوبية التي حكمت يمن بعد الوحدة، إذ يجب أن تطالب بمحاكمة تلك القيادات لتتحمل وزر أعمالها وسعيها لمكاسب ومصالح اللهث وراء السلطة وتُبرئ الوحدة بشكل كامل لتبقى غاية الشعب اليمني ومصيره.

أما النقطة الثانية فتستند إلى عبارتين، الأولى: «... وما دون ذلك فإن الحديث عن عهد ما قبل الثورة هو حديث له علاقة بالماضي يهتم بتتبع تفاصيله وأحداثه المؤرخون والباحثون والمحققون، والعودة إليه في مناسبات كهذه يعد ضرورة فقط لاستخلاص العبر والاستفادة من الدروس،...»؛ والثانية: «... ولهذا فإن السعي لمعرفة سلبيات عهد مضى يُعد من قبيل التأمل والتحفز لعدم عودة ما يمكن أن يكون اجتراراً لمرارة ماض نحتفل سنوياً بالقضاء عليه.». وأفهم من هاتين العبارتين الدعوة للابتعاد عن المناكفات والاتهامات الجزافية لهذه الجهة والفئة أو تلك ولهذا الشخص أو ذاك، إذ ما زال كيل التهم من السهولة بمكان ولما يُعقل أو لا يُعقل بغرض الكيد والوقيعة أو الحقد والكراهية أو ربما بغرض الإقصاء والاستبعاد، وهي حالات وأوضاع عانت منها فئاتٍ عديدة في المجتمع اليمني وعبر امتداده شمالاً وجنوباً طوال العقود الماضية وبمستويات مختلفة اشتدت وخبت وفق أهواء الفئة الحاكمة وفي ضوء الأوضاع والتطورات السياسية والاقتصادية. لذلك، فإن الدعوة جلية في العبارة الأولى في ترك هذا الميدان لمريديه المؤرخين المتخصصين والذين يجب أن يتناولوا الأحداث والقضايا بحيادية وموضوعية علمية وتجرد عن الانتماءات، سواء الحزبية أو المناطقية أو الطائفية التي يمكن أن تجعل من مرحلة ما مشجبا تتحمل كل الأوزار التي يمكن تخيلها بحق أو باطل، خاصة وأمام أعيننا اليوم التغير بل الإنقلاب الحاد في تقييم العقود الثلاثة الماضية التي كانت توصف قبل عامين بمرحلة الإنجازات العظمى والعصر الذهبي لليمن ليصبح نعتها اليوم من قبل جزء كبير من الشعب اليمني بحالة استبداد أخرى بخصوصياتها وخصائصها.

إننا اليوم وقبيل انطلاق مؤتمر الحوار الوطني الذي نأمل أن يضم كل شرائح وأطياف المجتمع معنيون بأن نتوصل عبر ذلك الحوار إلى اتفاق حول اليمن الجديد، يمن المواطنة المتساوية الذي يتجاوز العصبيات والمواقف المتشنجة ضد هؤلاء أو أولئك، وإلى قبول التنوع والاختلاف الفكري والمذهبي والقبول بالآخر دون تصنيف أو اتهام استناداً إلى المناطقية أو الانتماء الحزبي أو المذهبي أو حتى اللقب العائلي. إن الأهم من ذلك كله هو الالتفاف حول ما يجمعنا لبناء دولة ديمقراطية تحقق العيش المشترك ويسود فيها القانون. وفي هذا أشار خطاب الرئيس إلى المشاعر السيئة التي سيطرت على بعضنا وما زالت حيث وصف واقعنا بـ: «....واقع مشحون بالعداء والكراهية...». وللأسف هناك أياد خارجية ومصالح عمياء داخلية تعمل على إذكاء نيران العداء والكراهية بين أبناء الوطن الواحد والديانة الجامعة التي جعلتنا أمة واحدة متحابة من أقصى المعمورة إلى أقصاها. ويسعى أولئك المفرقون لأن يُباعدوا بيننا، بل ويجعلوا العدو الصهيوني أقل وطأة على البعض من أخيه اليمني أو المسلم المخالف له في المذهب. فهل نعي هذه المخططات ونستدرك ما يمكن استدراكه قبل أن نقع في شر حبائكنا والتي لن ينجو منها أحد، ونحقق للعدو بأيدينا ما لم يتمكن من تحقيقه بقواته العسكرية ونفوذه السياسي والاقتصادي.

أما العبارة التالية التي تستحق الوقوف عندها فمنطوقها: «إننا ندرك أن المصالحة الوطنية وبناء الدولة ستظل كلمات جوفاء إذا لم تكن مبنية على جهد منسق لاجتثاث الجذور الحقيقية لماضي الصراع والظلم باعتبار أن تماسكنا الاجتماعي وأمننا الوطني وبقاء ديمقراطيتنا تتوقف قبل كل شيء آخر على تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب وضمان تحقيق العدالة والمساواة في الحقوق السياسية والمدنية واحترام حقوق الإنسان.». ويمكن تقسيم العبارة إلى جزئين، الأول اعتراف أمين بأننا خلال العقود الماضية وحتى اليوم لم نتمكن من تحقيق مصالحة وطنية حقيقية ولا بناء دولة جادة رغم أننا نتغنى بمبادئ الحرية والديمقراطية والدولة العادلة، وندور حولها دون أن تتوفر الإرادة الصادقة للمضي في سبيل تحقيقها تلبية لتطلعات الشعب اليمني الذي بقي أغلبه صدىً للحاكم وعجينة لأهدافه ومصالحه الشخصية التي تنامت واتسعت على حساب تحجيم المصالح والأهداف الوطنية. أما الجزء الثاني من العبارة فيمثل دعوة صادقة إلى مواجهة التحديات الماثلة، وخاصة الانقسام والتشظي وكذلك الاعتراف بوجود فوارق واختلافات بين فئات المجتمع، وأهمية العمل على تماسك تلك الفئات اجتماعياً من خلال احتضان الديمقراطية والقبول بالآخر والمواطنة المتساوية التي تضمن الحقوق السياسية والمدنية.

ويؤكد الخطاب الرئاسي السبتمبري على أهمية الحوار الوطني الشامل من خلال ما أورده من: «...باعتبار أن الحوار يجب أن لا يفسر بكونه ليس أكثر من تبادل أفكار يفضي في النهاية إلى أن كل طرف يحاول فرض مشروعه على الآخر، بل إن الغرض الأساس يتمثل بالوصول إلى قناعات مشتركة حول ما هو البديل الأفضل للبلد.». وفي هذه العبارة رسائل هامة إلى الممارسات والسلوك الحالي لأطراف عدة ما زالت تأمل في السيطرة على الساحة السياسية وفرض مشروعها الأحادي الذي ينفي الآخر دون الاستفادة من التجربة المريرة التي أثبتت وجود أطراف عديدة على الساحة واستحالة الانفراد بالسلطة.

إن أهمية المحافظة على التوازنات الجديدة في المجتمع تبرز التنوع والتعدد، والتي ينبغي النظر إليها كميزة إيجابية. وبالتالي يدعو هذا الخطاب إلى مواءمة التوجهات والإعداد النفسي والفكري لأطراف الحوار بغرض التقارب وتحديد المشتركات، ولنبني عليها رؤية مستقبلية للبلد الذي يمكن أن يجمعنا ويحفظ حقوقنا ويلبي تطلعاتنا على اختلاف مشاربنا الفكرية والمذهبية. وكنت أتمنى لو استرسل الخطاب في هذا الجانب ليشدد على ضرورة الابتعاد عن المؤثرات الخارجية، وأقصد بذلك إيثار البعض وتقديم مصالح دول وأطراف شقيقة أو صديقة قد تتعارض مع مصلحة الوطن، وأهمية مواصلة الحوار الوطني إلى نهايته ومبتغاه وعدم خضوع أطرافه لتأثيرات الخارج على الأقل حتى يتم التوافق على المحددات الرئيسية للدولة التي ينادي بها الجميع.

أما التزام الرئيس هادي في عبارة: «وكل ما أعد به أن ما يمكن أن يؤدي إلى تعطيل مسار التغيير فإنني لن التزم أمامه الصمت والحياد...»، ففيها إقرار صريح وفي الوقت نفسه شجاع بالتساهل والمجاملة التي صاحبت مرحلة انتقال السلطة بشكل سلمي وعدم القدرة آنذاك على اتخاذ إجراءات حازمة، ربما أمكن تبريره بمعطيات استدعتها المرحلة وتطلب غض الطرف عنها في المرحلة السابقة، مع تأكيده على عدم قبول استمرار هذا التعطيل من أي طرف كان. وتبرز أهمية هذا الوعد من أن رئيس الجمهورية وفق المبادرة الخليجية هو المرجعية والضامن للأطراف المختلفة في تحقيق النتائج المحددة في الآلية التنفيذية للمبادرة، خاصة وقد استشعر رئيس الجمهورية والحكومة وبعد مضي الفترة الأولى التكلفة العالية لتعطيل المبادرة، وكذلك النجاح النسبي في إضعاف القوى المتصارعة، وإن ما زالت تملك قدرة عسكرية وسياسية معتبرة.

وفي تقييمه لأداء حكومة الوفاق يُقر الرئيس هادي بأن «...والشعب بعد كل ما عانى لا يحتاج إلى حكومة حزبية وإنما لحكومة مهنية تعمل لأجله وتلبي احتياجاته...». وكمتابع أرى أن الوصول إلى هذا الاستنتاج جاء متأخراً كثيراً، وبعد أن تعالت أصوات عديدة من تيارات سياسية مختلفة ومن مستقلين دعت ومنذ تشكيل حكومة الوفاق إلى حكومة تكنوقراط تتفرغ لإدارة البلاد بعيداً عن المماحكات الحزبية التي ظهرت من اليوم الأول. ومع ذلك، يعتبر هذا الرأي الجديد مؤشراً أولياً لإمكانية تغيير الحكومة بعد أن دافع عنها الرئيس هادي بقوة قبل حوالي شهر وأكد أنها باقية ولن تتغير مما أعاد إليها رمق الحياة بعد أن كانت تترنح للسقوط جراء أدائها الضعيف. كذلك، اشتمل الخطاب على عناصر قلق دأب الرئيس هادي وكذلك رئيس حكومة الوفاق على التلويح بها بين فينة وأخرى والتذكير بإمكانية نشوب حرب أهلية، وإن أصبح الآن أكثر قدرة وجرأة في التهديد والتحذير من العودة إلى الوراء، حيث ورد في الخطاب: «...فإني لا أخفي عليكم أن التحديات لا تزال ماثلة ولا يزال هناك قدر من الشقاق والمناكفات ومحاولات لاستعادة الصراع بطريقة أو بأخرى وهي أمور ستبقى ما دام الحاملون لهذه المساوئ يرفضون التخلص من وهم بأن كل واحد منهم هو مركز الكون الذي لا تستقيم الحياة إلا بوجوده». ويمكن التساؤل هنا عن الغرض من هذه العبارة ومن هو المخاطب بها؟ هل هو الشعب لحثه على الالتفاف حول الرئيس هادي والابتعاد عن أطراف النزاع (التسوية)، أم أولئك الأشخاص ومراكز القوى التي ما زالت متمسكة بأطراف السلطة والنفوذ بشكل مباشر أو غير مباشر ولم تفقد الأمل بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه واستعادة مركزها وسلطتها التي استأثرت بها طويلاً. ويمكن القول أن العبارة استهدفت الاثنين، وأيا كان فالرسالة الأقوى والأوضح أُطلقت على طرفي الصراع ولم تستثن أحداً.

في الأخير، وردت عبارة قد تكون عند الأغلب عابرة ولا تحتاج إلى التوقف عندها، حين قال: «ولا يفوتني هنا وفي هذه المناسبة الغالية أن أدعو كل من اضطرته الظروف للخروج من وطنه أن يعود للمشاركة في بنائه، إذ ليس هناك خط أحمر ضد أي مواطن يمني ما دام يحترم دستور البلاد وقانونه.». ورغم اقتضاب العبارة إلا أنها تثير تساؤلات عديدة ترتبط بمبدأ عام يُعلي من شأن القواعد الدستورية ويقدس حقّ المواطنة بحيث لا يتيح أو يسمح لأحد بسحب هذا الحق أو ترتباته إلا عبر الوسائل القانونية. وترتبط تلك التساؤلات بالمقصود من العبارة، وهل تقتصر على القيادات السياسية السابقة التي صدرت عليها أحكام قضائية بدوافع سياسية إبان حرب ١٩٩٤، أم تشمل آخرين؟ وأعتقد أن أهم ما تحتمل هذه العبارة وتقتضي مدلولاتها هو منع تكرار عمليات الطرد والنفي للرؤساء والقيادات السياسية، كما تم مع المرحومين المشير السلال والقاضي الإرياني وكذلك مع الرئيس علي ناصر محمد بعد الوحدة، بل وينطبق ذلك على الخلاف الشائك حالياً حول مغادرة الرئيس السابق علي عبدالله صالح إلى الخارج. فعهد النفي القسري إلى الخارج أو حتى الإقامة الجبرية سادت في القرون الوسطى إلى القرن التاسع عشر في أوروبا ولها أسبابها وظروفها التي لم تعد قائمة وصالحة في دول اليوم التي ترتكز على سيادة القانون واللجوء إلى القضاء لمحاكمة من يخالفه أياً كان، خاصة وقد أثبت التاريخ المقولة المشهودة «وعلى الباغي تدور الدوائر» وكذلك «كما تدين تدان». وقد يتبادر إلى الذهن اتساع تلك العبارة ليدخل في إطارها السلاطين وبيت حميدالدين الذين لم يتبين بعد وبشكل واضح وبعيد عن الاستخدام السياسي والتحريضي حيثيات النفي الجماعي لأولئك اليمنيين بما فيهم النساء والأطفال الذين يُفترض أنه لم يكن للنساء وللأطفال علاقة أو صلة بممارسة الحكم، وإنما حُمّلوا تبعات المصالحة الوطنية في عام ١٩٧٠ بين الجمهوريين والملكيين، وهل القصد من تلك العبارة في هذا الخطاب الهام وفي هذه المرحلة التي تتبنى التغيير أنه آن الأوان لفتح صفحة جديدة تتيح عودة أولئك المبعدين أو الأقرب للدقة عودة أولادهم وأحفادهم كمواطنين عاديين تماماً لهم ما له وعليهم ما عليه، بعد أن لقي أغلب الجيل الأول من آبائهم الذين عاصروا الثورة السبتمبرية والحرب الأهلية، لقوا بارئهم خلال الخمسين سنة الماضية. وأخيراً، فإن تلك العبارة المطمئنة من الرئيس هادي تستوجب توفر ضمانات للعودة الآمنة من ناحية، وإعادة الحقوق من ناحية أخرى، سواء تمثلت في إعادة الحقوق المصادرة والمغتصبة – إن وجدت- وكذلك استرداد أموال الدولة المنهوبة قديماً أو حديثاً، وهي مسألة ميدانها القضاء العادل بعيداً عن السياسة.

خواطر عن خدمات الكهرباء والأشغال العامة

عبدالقوي القدسي

● من حسن الطالع ان القيادة السياسية والرجال المخلصين ممن يعملون في مجال خدمات الكهرباء استطاعوا ان يضعوا حدا نسبيا لتدهور قطاع الكهرباء والامساك بدعائم بقائه واستمراره في التوسع في مختلف المحافظات والواقع ان توفر خدمة الكهرباء ليس هينا بل يتطلب الكثير من الأموال وتحمل الاعباء الجسام لمواجهة الازدياد المضطرد في عدد المستهلكين والتوسع الدائم في استخدام الادوات والأجهزة المختلفة وبالتالي اضحى من الضرورة بمكان ان يشارك المستهلكون للخدمة بفعالية مع مرفق الكهرباء في صيانة اعمدة وادوات الخدمة والحفاظ عليها وعدم التراخي في تسديد الالتزامات الشهرية التي تترتب على الاستهلاك كما ان للقيادات الادارية في هذا المرفق الهام دورا كبيرا في مد خدمة الكهرباء إلى كافة المواطنين بجميع انحاء المحافظات وعلى الاخص ضواحي المدن التي تفتقر إلى تلك الخدمة ووسائل توصيلها إلى المنازل.

ان ممارسة التوجيه والارشاد بكيفية التعامل مع معطيات الكهرباء ضرورة عصرية فهي تحقق النفع للمستهلكين وتفضي إلى خلق ثقافة جديدة في هذا المضمار كما ان تلقين العاملين في تلك الخدمة القواعد وذلك من قبل الرؤساء الاداريين في مؤسسة الكهرباء للمرؤوسين فيها بصفة منتظمة فقد استبان ان بعض العاملين في قطاع أو خدمة الكهرباء يفتقدون إلى المعرفة باساليب التخاطب مع المستهلكين واسس التعامل مع ادوات الخدمة كما ان عامل غياب الرؤية الاستراتيجية السليمة لما ينبغي ان تكون عليه خدمة الكهرباء في ضواحي عواصم المدن ومنها امانة العاصمة وما تستلزمه من ادوات تيسر لمرفق الكهرباء جلب المزيد من اعداد المشتركين في الخدمة وتصاعد الايرادات الثابتة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بمجال خدمات الكهرباء ومواكبة التطور العالمي في هذا المجال.

نعم لقد اضحى على مرفق الكهرباء ان يعمل على توظيف القدرات والموارد المتاحة في سبيل تحقيق الغايات المرجوة من وراء اتساع النطاق الجغرافي لخدمة الكهرباء كما ينبغي ترسيخ الاسس والروابط الكفيلة بنمو وتعزيز ايرادات هذا القطاع وإجراء تقييم دوري مستمر للسياسات والخطط المتبعة في تسيير الخدمة وتلمس أوجه الخلل والاخفاقات في هذا الإطار.

كما ينبغي البحث عن ماهية الصعوبات التي ادت إلى تدني التوسع في الخدمة وما نتج عنه من قصور في تدفق الموارد المالية إلى خزينة الدولة ووضع الحلول الناجحة لها بغية تطور العمل في هذا المجال وتحقيق المزيد من هذه المكاسب المادية للدولة ليتسنى لها مواجهة الاعباء والنهوض بمستواها على اكمل وجه.

ومما ينبغي التطرق اليه في هذا المقام هو غياب الرقابة والمتابعة المستمرة لاعمال المكلفين بالنزول الميداني إلى المناطق من قبل القيادات الادارية في قطاع الكهرباء المعنية في الاصل بتوصيل خدمات الكهرباء إلى ضواحي المدن المختلفة في محافظات الجمهورية حيث لوحظ ان المتابعة تقتصر على الاتصال التلفوني مع ان استخدام هذه الاداة في التواصل مع العاملين في مجال توصيل خدمات الكهرباء للمستهلكين غير مجدٍ للحد من شيوع التصرفات غير الحسنة والتسبب بين أوساط العاملين وبالتالي اصبح من الضرورة بمكان اعداد برامج وخطط دائمة لاعادة الثقة بخدمات الكهرباء من خلال النزول الميداني المستمر إلى المواقع المستهدفة وعلى الاخص ضواحي المدن للوقوف على انواع الصعوبات في مجال خدمات الكهرباء والاستفادة القصوى من اقوال المستهلكين بشأنها والتعامل مع الواقع أفضل بكثير من التقارير المزخرفة التي لا تعكس الحقيقة دائما.

وتنطبق ذات الاسس والقواعد على مكاتب الاشغال أو البلديات في المدن حيث يستبين ان تلك المكاتب لا تنهض بدورها المرسوم في القانون على النحو الملائم والمناطق الواقعة في ضواحي المدن ومنها امانة العاصمة خير دليل على صدق ما نقول وندعو في هذا المقام امين العاصمة الاخ عبدالقادر علي هلال للقيام بزيارة ميدانية إلى احدى الشوارع الكبيرة بالامانة التي تربط بين شمال العاصمة وجنوبها وهو شارع الاربعين الكائن خلف مدينة سعوان والمؤدي إلى عدد من فنادق من الدرجة الأولى خمسة نجوم بالعاصمة وبعض السفارات العربية والاجنبية، واعتقد ان الكثير من كبار الضيوف العرب والاجانب يعبرون هذا الشارع بصفة منتظمة وبالتالي من المفترض ان يلقى عناية واولوية في الاهتمام سواء من حيث نظافة ومظهر وجمال الشارع ذاته او من ناحية المناطق التي تقع في جانبيه الشرقي والغربي وضرورة اضفاء صبغة الجمال والالوان والنظافة والاهتمام بالشوارع المتفرعة من شارع الاربعين ورفع الاعتداءات التي تجري على الشوارع في شرق هذا الشارع الذي ينبغي الاهتمام البالغ به وضبط المخالفين في البناء والمعتدين على بنية الشوارع وهيئتها وتكوينها مع ملاحظة ان الحديث عن تنظيم وتحسين المناطق والشوارع بامانة العاصمة يظل قاصرا اذا لم يشمل الاهتمام بشارع الاربعين المذكور والمناطق الواقعة في الجانبين الشرقي والغربي منه وعلى الاخص الجانب الشرقي الذي يفتقد إلى ادنى الخدمات العامة وتنظيم الشوارع فيه بالرغم ان شرق شارع الاربعين لا يقل اهمية عن الحي السياسي وفج عطان اللذين يقعان في غرب الامانة ويلقيان الكثير من الاهتمام من قبل المسؤولين العاملين في مرافق الكهرباء والمياه والانشاءات والتخطيط الحضري.

وفي اعتقادنا ان الخواطر المبنية سلفا تعتبر بمثابة مساهمة منا في ابراز جوانب الخلل القائمة في تنظيم وتحديث المناطق والشوارع والحلول المقترحة لعلها تجد طريقها إلى التنفيذ في إطار الخطط والسياسات المتوخاة تنفيذها في سبيل ايجاد عاصمة مثلى تعكس حضارة وتراث البلد السعيد ونحن على ثقة بان امين العاصمة الحالي يتوق إلى مد مظاهر التطور والتنظيم إلى جميع انحاء العاصمة فهذا الرجل يستحق التقدير والاشادة بنبل توجهاته وما يتحلى به من صدق وبصيرة نافذة.

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

بوتقة المواطنة

نعمان قائد

((الحل الوحيد هو الحوار وعلى الدولة أن تؤمن بضرورة الحوار لأن شعبنا يستحق أن يعيش بطريقة أرقى وأنبل، وأن ننصهر في بوتقة المواطنة. كل قطرة دم تسفك على أرض سورية هي إهانة للمجتمع السوري، فمنذ أقدم العصور قدمت سورية رؤية حضارية لا تخفى على أحد)) ..... المثل السوري " بسام كوسا "

مياه النيل

بدر بن عقيل

يقول الاشقاء المصريون «من شرب من مياه النيل يعود إليه ثانية...!!» وعندما شربت من مياه نهر النيل عادت بي الذاكرة على التو إلى أصداء رائعة من مآثر الاجداد في أرض الكنانة ابان الفتح الاسلامي.

ارجعتني صفحات مياه النيل إلى تلك القبيلة اليافعية التي لبت نداء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في فتح مصر بقيادة عمر بن العاص، وهي التي دبرت خطة لاجتياز نهر النيل الذي كان حائلاً بين المسلمين وجيش الرومان، وبهذا الاجتياز نسبت مدينة «الجيزة» اليهم.

ولا شك أنه وفي المرة الثانية وبعد أن شربت من مياه النيل سوف أعود إلى مصر لأستشف من جديد بعضاً من حكايات اجدادي وأقول كما قال الشاعر الراحل ابراهيم الحضراني:

ياأبنة النيل وأم العرب
أنا في ساحك لم أغترب
هذه الروعة مهما عظمت
لست عنها ببعيد النسب
هي مني، وأنا منها أنا
فكلانا عربي ...عربي